دعوياك موفقة ومالية
الدكتور حسام بن الحسين آل أبو عزب

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

وجيه قانصو محمد، دارس في مدرسة الأعراف

النظام الانتخابي أو نظام التصويت هو مجموعة من القواعد التي تحدد كيفية إجراء الانتخابات والاستفتاءات وكيفية تحديد نتائجها. يتم تنظيم الأنظمة الانتخابية السياسية من قبل الحكومات، في حين قد يتم إجراء الانتخابات غير السياسية في الأعمال التجارية والمنظمات غير الربحية والمنظمات غير الرسمية. تحكم هذه القواعد جميع جوانب عملية التصويت: عند إجراء الانتخابات، ومن يُسمح له بالتصويت، ومن يمكنه الترشح، وكيفية تمييز بطاقات الاقتراع والإدلاء بها، وكيفية عد الأصوات، وكيف تُترجم الأصوات إلى نتيجة الانتخابات، والقيود على الحملة الانتخابية والعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على النتيجة. يتم تحديد النظم الانتخابية السياسية من خلال الدساتير والقوانين الانتخابية، وعادة ما يتم إجراؤها من قبل اللجان الانتخابية، ويمكن أن تستخدم أنواعًا متعددة من الانتخابات لمكاتب مختلفة.

تنتخب بعض الأنظمة الانتخابية فائزًا واحدًا في منصب فريد، مثل رئيس الوزراء أو الرئيس أو الحاكم، بينما ينتخب البعض الآخر فائزين متعددين، مثل أعضاء البرلمان أو مجالس الإدارة. عند انتخاب هيئة تشريعية، يمكن تقسيم الناخبين إلى دوائر انتخابية مع ممثل واحد أو أكثر، ويمكنهم التصويت مباشرة لمرشحين فرديين أو لقائمة مرشحين يقدمها حزب سياسي أو تحالف. هناك العديد من الاختلافات في الأنظمة الانتخابية، وأكثرها شيوعًا هي التصويت بأولوية التصويت، والتصويت الجماعي، ونظام الجولتين، والتمثيل النسبي، والتصويت المرتب. تحاول بعض الأنظمة الانتخابية، مثل الأنظمة المختلطة، الجمع بين مزايا الأنظمة غير النسبية والأنظمة النسبية.

تسمى دراسة الأساليب الانتخابية المحددة رسميًا نظرية الاختيار الاجتماعي أو نظرية التصويت، ويمكن أن تتم هذه الدراسة في مجال العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الرياضيات، وعلى وجه التحديد في الحقول الفرعية لنظرية اللعبة وتصميم الآلية. تُظهر أدلة الاستحالة مثل نظرية استحالة آرو[1] أنه عندما يكون لدى الناخبين ثلاثة بدائل أو أكثر، لا يمكن لأي نظام تصويت تفضيلي أن يضمن عدم تأثر السباق بين مرشحين عندما يشارك مرشح غير ذي صلة أو يخرج من الانتخابات.

أنواع الأنظمة الانتخابية

أنظمة التعددية

الاقتراع التعددي هو نظام يفوز فيه المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، دون الحاجة إلى الحصول على أغلبية الأصوات. في الحالات التي يوجد فيها منصب واحد يجب ملؤه، يُعرف باسم الفائز الأول[2]؛ هذا هو النظام الانتخابي الثاني الأكثر شيوعًا للهيئات التشريعية الوطنية، وهو المعتمد في كندا لانتخاب البرلمان الكندي. تستخدم هذا النظام ٥٨ دولة لانتخاب هيئاتها التشريعية، والغالبية العظمى منها عبارة عن مستعمرات، أو أقاليم بريطانية، أو أمريكية حالية، أو سابقة. وهو أيضًا ثاني أكثر الأنظمة شيوعًا المستخدمة في الانتخابات الرئاسية، حيث يتم استخدامه في ١٩ دولة. المجاميع التي حققها كل مرشح تحدد الفائزين.

أنظمة الأغلبية

تصويت الأغلبية هو نظام يجب أن يحصل فيه المرشحون على أغلبية الأصوات ليتم انتخابهم، إما في جولة الإعادة أو الجولة النهائية من التصويت. هناك نوعان رئيسيان من أنظمة الأغلبية، أحدهما يتم في انتخابات واحدة باستخدام التصويت المرتب[3] والآخر باستخدام انتخابات متعددة، لتضييق مجال المرشحين على التوالي. كلاهما يستخدم بشكل أساسي لدوائر فردية.

يمكن تحقيق تصويت الأغلبية في انتخابات واحدة باستخدام التصويت الفوري، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية؛ يستخدم هذا النظام في الانتخابات البرلمانية في أستراليا وبابوا غينيا الجديدة. إذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية الأصوات في الجولة الأولى، تتم إضافة التفضيلات الثانية للمرشح الأقل مرتبة إلى الإجماليات. يتكرر هذا حتى يحصل المرشح على أكثر من ٥٠٪ من عدد الأصوات الصحيحة. إذا لم يكن الأمر كذلك، يستخدم جميع الناخبين جميع الأصوات التي يفضلونها، ثم قد يستمر العد حتى يبقى اثنان من المرشحين، وعند هذه النقطة يكون الفائز هو صاحب أكبر عدد من الأصوات. الشكل المعدل من نظام جولة الإعادة

---

[1] نظرية استحالة أرو هي مفارقة اختيار اجتماعي توضح عيوب أنظمة التصويت المصنفة. وينص على أنه لا يمكن تحديد ترتيب واضح للأفضليات مع الالتزام بالمبادئ الإلزامية لإجراءات التصويت العادل.

[2] يتم انتخاب أعضاء المجلس في دوائر ذات عضو واحد وفقًا لمبدأ "الفائز الأول" (FPTP)، مما يعني أن المرشح الحاصل على أكثرية الأصوات هو الفائز بمقعد المجلس. لا يفوز الحزب أو الأحزاب الخاسرة بأي تمثيل على الإطلاق.

[3] حيث يرتب المنتخبين مرشحيهم، المرشح الأول، المرشح الثاني، المرشح الثالث، إلى أخره.

GROUPE CANADA INGENIERIE

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

مجد الدين محمد درويش منير الأخرس

الفورية [4]، هو التصويت المشروط حيث لا يقوم الناخبون بترتيب جميع المرشحين، ولكن لديهم عدداً محدوداً من أصوات التفضيل.

إذا لم يكن لدى أي مرشح أغلبية في الجولة الأولى، فسيتم استبعاد جميع المرشحين باستثناء أول اثنين، مع أعلى أصوات تفضيلية متبقية من أصوات المرشحين المستبعدين ثم تضاف إلى الإجماليات لتحديد الفائز. يستخدم هذا النظام في الانتخابات الرئاسية السريلانكية، مع السماح للناخبين بإعطاء ثلاث تفضيلات.

الشكل الرئيسي الآخر لنظام الأغلبية هو نظام من جولتين، وهو النظام الأكثر استخداماً للانتخابات الرئاسية حول العالم، ويستخدم في ٨٨ دولة. كما أنها تستخدم في ٢٠ دولة لانتخاب الهيئة التشريعية. الأرجنتين تستخدم هذا النظام، الذي يُعرف بالاقتراع.

لا يقتصر الاقتراع الشامل على جولتين، ولكنه يرى استبعاد المرشح صاحب المركز الأخير في كل جولة تصويت. نظراً للعدد الكبير المحتمل للجولات، لا يتم استخدام هذا النظام في أي انتخابات شعبية كبرى، ولكنه يُستخدم لانتخاب رؤساء البرلمان في العديد من البلدان وأعضاء المجلس الفيدرالي السويسري. في بعض التنسيقات، قد يتم عقد جولات متعددة دون استبعاد أي مرشح حتى يحقق المرشح الأغلبية، وهو نظام مستخدم في المجمع الانتخابي بالولايات المتحدة [5].

الأنظمة النسبية

التمثيل النسبي هو النظام الانتخابي الأكثر استخداماً للهيئات التشريعية الوطنية، حيث يتم انتخاب برلمانات أكثر من ثمانين دولة من خلال أشكال مختلفة من النظام.

التمثيل النسبي لقائمة الحزب هو النظام الانتخابي الأكثر شيوعاً وتستخدمه ٨٠ دولة ويتضمن تصويت الناخبين لقائمة المرشحين التي يقترحها الحزب.

في أنظمة القائمة المغلقة، لا يكون للناخبين أي تأثير على المرشحين الذين يقدمهم الحزب، ولكن في أنظمة القائمة المفتوحة، يستطيع الناخبون التصويت للقائمة الحزبية والتأثير على الترتيب الذي سيتم فيه تخصيص المقاعد للمرشحين. في بعض البلدان، لا سيما إسرائيل وهولندا، تجرى الانتخابات باستخدام التمثيل النسبي "الخالص"، مع فرز الأصوات على المستوى الوطني قبل تخصيص مقاعد للأحزاب. ومع ذلك، في معظم الحالات، يتم استخدام العديد من الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء بدلاً من دائرة انتخابية واحدة على مستوى الدولة، مما يعطي عنصر التمثيل الجغرافي [6]؛ لكن هذا يمكن أن يؤدي إلى توزيع المقاعد بشكل لا ينسجم مع إجمالي الأصوات الوطنية. نتيجة لذلك، لدى بعض البلدان مقاعد متساوية لمنحها للأحزاب التي يقل مجموع مقاعدها عن نسبتها في التصويت الوطني.

بالإضافة إلى العتبة الانتخابية، هناك عدة طرق مختلفة لتوزيع المقاعد في الأنظمة النسبية. هناك نوعان رئيسيان من الأنظمة: أعلى متوسط وأكبر الباقي.

تتضمن الأنظمة ذات المتوسط الأعلى قسمة الأصوات التي حصل عليها كل حزب على سلسلة من القواسم، مما ينتج عنه أرقام تحدد توزيع المقاعد؛ على سبيل المثال، طريقة داهونت وطريقة ويبستر/سانت لاغو.

في ظل أنظمة أكبر الباقي، يتم تقسيم حصص تصويت الأحزاب على نسبها. عادة ما يترك هذا بعض المقاعد غير مخصصة، والتي تمنح للأحزاب بناءً على الكسور الأكبر من المقاعد المتبقية لديهم. تشمل الأمثلة على أكبر أنظمة الباقي نسبة هير، نسبة دروب، نسبة إمبيريال ونسبة هاجنباخ–بيشوف.

التصويت الفردي القابل للتحويل هو شكل آخر من أشكال التمثيل النسبي؛ في STV [7]، يصنف الناخبون المرشحين في دائرة انتخابية متعددة الأعضاء بدلاً من التصويت لقائمة حزبية؛ يتم استخدامه في مالطا وجمهورية أيرلندا. لكي يتم انتخابهم، يجب أن يجتاز المرشحون نسبة معينة في التصويت. يتم

4 التصويت في جولة الإعادة الفورية (IRV) هو نوع من طرق فرز الأصوات التفضيلية المرتبة المستخدمة في انتخابات المقعد الواحد مع أكثر من مرشحين. مثل جميع أنظمة الاقتراع المصنفة، بدلاً من الإشارة إلى الدعم لمرشح واحد فقط، يمكن للناخبين في انتخابات IRV ترتيب المرشحين حسب الأفضلية.

5 عدد الناخبين الذين تحصل عليهم كل ولاية يساوي إجمالي عدد أعضاء مجلس الشيوخ والنواب في الكونجرس. يشكل المجمع الانتخابي ما مجموعه ٥٣٨ ناخباً. يدلي كل ناخب بصوت واحد بعد الانتخابات العامة. يفوز المرشح الذي يحصل على ٢٧٠ صوتًا أو أكثر.

6 هذا لتمثيل المناطق النائية وقليلة السكان، كما يستخدم نظام مشابه لتمثيل الأقليات في الدولة.

7 التصويت الفردي القابل للتحويل (STV) هو نظام تصويت مصمم لتحقيق التمثيل النسبي أو الاقتراب منه عن كثب من خلال استخدام دوائر انتخابية متعددة الأعضاء وكل ناخب يدلي بصوت واحد يتم فيه ترتيب المرشحين.

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

وجيه قانصو محمد، درس أو منور الأجيال الأخرين

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

انتخاب المرشحين الذين يجتازون النسبة المقررة. ثم يتم إعادة تخصيص الأصوات من أقل المرشحين نجاحًا، وكذلك الأصوات الفائضة من المرشحين الناجحين، حتى يتم ملء جميع المقاعد من قبل المرشحين الذين اجتازوا النسبة المقررة. يوجد في سان مارينو نظام معدل من جولتين، والذي يشهد جولة ثانية من التصويت تضم الحزبين أو الائتلافين الرئيسيين إذا لم تكن هناك أغلبية في الجولة الأولى. الفائز في الجولة الثانية يضمن ٣٥ مقعدا من ٦٠ مقعدا في المجلس الكبير والعام.

في أوروغواي، يتم انتخاب رئيس وأعضاء الجمعية العامة من خلال اقتراع واحد، يُعرف باسم التصويت المتزامن المزدوج. يدلي الناخبون بصوت واحد، ويصوتون لمرشحي الرئاسة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب من ذلك الحزب. تم استخدام هذا النظام أيضًا في السابق في بوليفيا وجمهورية الدومينيكان.

الانتخابات التمهيدية

الانتخابات الأولية هي سمة لبعض الأنظمة الانتخابية، إما كجزء رسمي من النظام الانتخابي أو بشكل غير رسمي عن طريق اختيار الأحزاب السياسية الفردية كطريقة لاختيار المرشحين، كما هو الحال في إيطاليا. تحد الانتخابات الأولية من مخاطر انقسام الأصوات من خلال ضمان وجود مرشح من حزب واحد.

في الأرجنتين تعتبر الانتخابات التمهيدية جزء رسمي من النظام الانتخابي ويتم إجراؤها قبل شهرين من الانتخابات الرئيسية؛ لا يجوز لأي حزب يحصل على أقل من ١,٥٪ من الأصوات الانتخابات التمهيدية خوض الانتخابات الرئيسية. في الولايات المتحدة، هناك انتخابات تمهيدية حزبية وغير حزبية.

الانتخابات غير المباشرة

تتميز بعض الانتخابات بنظام انتخابي غير مباشر، حيث إما لا يكون هناك تصويت شعبي، أو أن التصويت الشعبي هو مجرد مرحلة واحدة من الانتخابات؛ في هذه الأنظمة، عادة ما يتم التصويت النهائي من قبل هيئة انتخابية. في العديد من البلدان، مثل موريشيوس أو ترينيداد وتوباغو، يتم انتخاب منصب الرئيس من قبل الهيئة التشريعية. في دول أخرى مثل الهند، يتم التصويت من قبل هيئة انتخابية تتكون من الهيئة التشريعية الوطنية والمجالس التشريعية للولايات. في الولايات المتحدة، يتم انتخاب الرئيس بشكل غير مباشر باستخدام عملية من مرحلتين؛ ينتخب التصويت الشعبي في كل ولاية أعضاء الهيئة الانتخابية التي بدورها تنتخب الرئيس. يمكن أن يؤدي هذا إلى وضع لا يفوز فيه المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في تصويت الهيئة الانتخابية، كما حدث مؤخرًا في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦.

الأنظمة المستخدمة خارج السياسة

بالإضافة إلى الأنظمة الانتخابية المختلفة المستخدمة في المجال السياسي، هناك العديد من الأنظمة الأخرى، بعضها عبارة عن مقترحات وبعضها تم اعتماده للاستخدام في الأعمال التجارية أو للمنظمات، ولكن ليس للانتخابات العامة.

تشمل أنظمة التصنيف التصويت بوكلين، وطرق كوندورسيه المختلفة، وطريقة كومبس والتصويت الموضعي. هناك أيضًا العديد من المتغيرات للتصويت الفردي القابل للتحويل، بما في ذلك CPO-STV و Schulze STVونظام رايت. التمثيل النسبي ثنائي العضو هو نظام مقترح يتم فيه انتخاب مرشحين اثنين في كل دائرة انتخابية، أحدهما حاصل على أكبر عدد من الأصوات والآخر لضمان تناسب النتائج المجمعة.

التقسيم الثنائي النسبي هو نظام يتم بموجبه استخدام العدد الإجمالي للأصوات لحساب عدد المقاعد المستحقة لكل حزب، متبوعًا بحساب الدوائر الانتخابية التي يجب منح المقاعد فيها من أجل تحقيق الإجمالي المستحق لها.

تسمح النظم الانتخابية الكاردينال للناخبين بتقييم المرشحين بشكل مستقل. يتراوح التعقيد من التصويت بالموافقة حيث يقرر الناخبون ببساطة ما إذا كانوا يوافقون على مرشح أم لا إلى نطاق التصويت، حيث يتم تسجيل مرشح من مجموعة محددة من الأرقام. تشمل الأنظمة الأساسية الأخرى التصويت النسبي بالموافقة، والتصويت النسبي المتسلسل، والتصويت بالرضا، والقواعد المتوسطة الأعلى، وطريقة D21 - Janeček حيث يمكن للناخبين الإدلاء بأصواتهم الإيجابية والسلبية.

تاريخياً، تم استخدام أنظمة التصويت المرجح في بعض البلدان. وقد أعطت هذه وزناً أكبر لأصوات بعض الناخبين من البعض الآخر، إما بشكل غير مباشر من خلال تخصيص المزيد من المقاعد لمجموعات معينة، أو من خلال ترجيح نتائج التصويت. تم استخدام النظام الأخير في روديسيا الاستعمارية لانتخابات ١٩٦٢ و١٩٦٥. تضمنت الانتخابات قائمتين للناخبين. تم تقسيم مقاعد مجلس النواب إلى ٥٠ مقعداً للدائرة و١٥ مقعداً في

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

وجيه قانصو محمد، دارس في مدرسة الأعراق الأخرين

الضواحي. على الرغم من أنه يمكن لجميع الناخبين التصويت لكلا النوعين من المقاعد، إلا أن أصوات القائمة "أ" أعطيت وزنًا أكبر لمقاعد الدائرة وأصوات القائمة "ب" وزنًا أكبر لمقاعد الضواحي. لا تزال الأنظمة الموزونة – Weighted systems – مستخدمة في انتخابات الشركات، مع ترجيح الأصوات لتعكس ملكية الأسهم.

القواعد والقوانين التنظيمية

بالإضافة إلى الطريقة المحددة لانتخاب المرشحين، تتميز الأنظمة الانتخابية أيضًا بقواعدها وأنظمتها الأوسع، والتي عادة ما يتم تحديدها في دستور الدولة أو القانون الانتخابي. تحدد القواعد التشاركية تسمية المرشحين وتسجيل الناخبين، بالإضافة إلى مواقع أماكن الاقتراع ومدى توافر التصويت عبر الإنترنت والتصويت بالبريد والتصويت الغيابي. تشمل اللوائح الأخرى اختيار أجهزة التصويت مثل بطاقات الاقتراع الورقية أو التصويت الآلي أو أنظمة الاقتراع المفتوحة، وبالتالي نوع أنظمة عد الأصوات والتحقق والتدقيق المستخدم.

تضع القواعد الانتخابية قيوداً على حق الاقتراع والترشح. تتميز غالبية الناخبين في البلدان بالاقتراع العام، ولكن هناك اختلافات في السن التي يُسمح فيها للأشخاص بالتصويت، حيث يبلغ أصغرهم سن ١٦ عاماً وأكبرهم ٢١ عاماً. قد يتم حرمان الأشخاص من حق التصويت لأسباب عديدة، مثل السجناء، أو من تم إعلان إفلاسهم، أو ارتكابهم جرائم معينة، أو كونهم أفراداً في الخدمة في القوات المسلحة. يتم وضع حدود مماثلة على الترشيح، وفي كثير من الحالات يكون الحد الأدنى لسن المرشحين أعلى من سن الاقتراع. هناك ٢١ دولة لديها حق التصويت الإجباري، على الرغم من وجود حد أقصى للسن لتطبيق القانون في بعض البلدان. العديد من البلدان لديها أيضًا خيار "لا شيء" في أوراق الاقتراع الخاصة بها.

في الأنظمة التي تستخدم الدوائر الانتخابية، يحدد التقسيم أو تقسيم الدوائر المنطقة التي تغطيها كل دائرة انتخابية. حيث يكون لترسيم حدود الدوائر الانتخابية تأثير قوي على النتيجة المحتملة للانتخابات في الدائرة الانتخابية بسبب التوزيع الجغرافي للناخبين. قد تسعى الأحزاب السياسية إلى الحصول على ميزة أثناء إعادة تقسيم الدوائر من خلال ضمان حصول قاعدة ناخبيها على الأغلبية في أكبر عدد ممكن من الدوائر الانتخابية، وهي عملية تُعرف باسم التلاعب. تاريخيًا، تم استخدام الأحياء المتعفنة والجيوب السكنية، والدوائر الانتخابية ذات التعداد السكاني الصغير بشكل غير عادي، من قبل العائلات الثرية للحصول على تمثيل برلماني.

بعض البلدان لديها الحد الأدنى من متطلبات المشاركة للانتخابات لتكون صالحة. في صربيا، تسببت هذه القاعدة في إعادة إجراء عدة انتخابات رئاسية، مع إعادة إجراء انتخابات عام ١٩٩٧ مرة واحدة، وإعادة إجراء انتخابات عام ٢٠٠٢ ثلاث مرات بسبب عدم كفاية المشاركة في المحاولات الأولى والثانية والثالثة لإجراء الانتخابات.

تم إلغاء شرط الإقبال قبل التصويت الرابع في عام ٢٠٠٤. أدت مشاكل مماثلة في بيلاروسيا إلى إجراء انتخابات برلمانية عام ١٩٩٥ في جولة رابعة قبل انتخاب عدد كافٍ من البرلمانيين لتحقيق النصاب القانوني. يتم استخدام المقاعد المحجوزة في العديد من البلدان لضمان تمثيل الأقليات العرقية أو النساء أو الشباب أو المعاقين. هذه المقاعد منفصلة عن المقاعد العامة، ويمكن انتخابها بشكل منفصل، أو تخصيصها للأحزاب بناءً على نتائج الانتخابات؛ في الأردن، تمنح المقاعد المحجوزة للنساء للمرشحات اللائي فشلن في الفوز بمقاعد في الدوائر، ولكن حصلن على أكبر عدد من الأصوات، بينما في كينيا، يتم تخصيص مقاعد مجلس الشيوخ المخصصة للنساء والشباب والمعاقين للأحزاب بناءً على عددهم. المقاعد التي فازوا بها في التصويت العام. تحقق بعض البلدان تمثيل الأقليات بوسائل أخرى، بما في ذلك متطلبات أن تكون نسبة معينة من المرشحين من النساء، أو من خلال إعفاء أحزاب الأقليات من عتبة الانتخابات، كما هو الحال في بولندا ورومانيا وصربيا.

لمحة تاريخية

ما قبل الديمقراطية

في اليونان القديمة وإيطاليا، كانت مؤسسة الاقتراع موجودة بالفعل بشكل بدائي في بداية الفترة التاريخية. في الملكيات المبكرة، كان من المعتاد أن يدعو الملك شعبه لإصدار بيانات في الأمور التي كان من الحكمة الحصول على موافقتها مسبقًا. في هذه التجمعات كان الناس يسجلون رأيهم بالصراخ أو اصطدام الرماح على الدروع.

الديمقراطية المبكرة

تم استخدام التصويت كسمة للديمقراطية منذ القرن السادس قبل الميلاد، عندما أدخلت الديمقراطية الأثينية. ومع ذلك، في الديمقراطية الأثينية، كان

GROUPE INGENIERIE CAMPUS

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

يُنظر إلى التصويت على أنه الأقل ديمقراطية من بين الأساليب المستخدمة لاختيار الموظفين العموميين، ولم يتم استخدامه كثيراً، لأنه كان يُعتقد أن الانتخابات تفضل بطبيعتها الأثرياء والمشاهير على المواطنين العاديين. كان يُنظر إلى المجالس على أنها أكثر ديمقراطية، وكانت المجالس مفتوحة لجميع المواطنين، والاختيار بالقرعة، وكذلك التناوب على المناصب.

بشكل عام، تم أخذ الأصوات في شكل اقتراع. كانت ممارسة الأثينيين، والتي تظهر من خلال النقوش أنه تم اتباعها على نطاق واسع في ولايات اليونان الأخرى، هي رفع الأيدي، باستثناء المسائل التي تؤثر على وضع الأفراد: هذه الأخيرة، والتي تضمنت جميع الدعاوى القضائية ومقترحات من النبذ، الذي اختار فيه الناخبون المواطن الذي أرادوا نفيه لمدة عشر سنوات، تم تحديده بالاقتراع السري. كانت الطريقة التي سادت في روما حتى القرن الثاني قبل الميلاد هي طريقة التقسيم. لكن النظام تعرض للترهيب والفساد.

ومن ثم فإن سلسلة من القوانين التي تم سنها بين ١٣٩ و١٠٧ قبل الميلاد نصت على استخدام بطاقة الاقتراع، وهي عبارة عن قطعة من الخشب مغطاة بالشمع، لجميع الأعمال التي تتم في تجمعات الشعب.

لغرض تنفيذ القرارات، اعتبرت الأغلبية البسيطة للأصوات كافية. كقاعدة عامة، كانت هناك قيمة متساوية لإلحاق كل صوت؛ ولكن في المجالس الشعبية في روما، كان نظام التصويت من قبل المجموعات ساري المفعول حتى منتصف القرن الثالث قبل الميلاد والذي بموجبه ضمنت الطبقات الأكثر ثراء الغالبية الحاسمة.

كانت طريقة البندقية لانتخاب رئيس قضاة جمهورية البندقية عملية معقدة بشكل خاص، وتتألف من خمس جولات من القرعة وخمس جولات من التصويت بالموافقة. من خلال القرعة، تم اختيار هيئة من ٣٠ ناخباً، والتي تم تقليصها إلى تسعة ناخبين عن طريق سحب القرعة مرة أخرى. انتخبت هيئة انتخابية مكونة من تسعة أعضاء ٤٠ شخصاً عن طريق التصويت بالموافقة؛ هؤلاء ٤٠ تم تقليصهم لتشكيل هيئة انتخابية ثانية من ١٢ عضوا عن طريق القرعة مرة أخرى. انتخبت الهيئة الانتخابية الثانية ٢٥ شخصاً عن طريق التصويت بالموافقة، والتي تم تقليصها لتشكيل مجمع انتخابي ثالث من تسعة أعضاء عن طريق القرعة. انتخبت الهيئة الانتخابية الثالثة ٤٥ شخصاً، تم تقليصها لتشكيل مجمع انتخابي رابع من ١١ عن طريق القرعة. هم بدورهم انتخبوا هيئة انتخابية نهائية من ٤١ عضواً، والذين قاموا في النهاية بانتخاب دوجي: رئيس قضاة جمهورية البندقية. على الرغم من تعقيد هذه الطريقة، إلا أنها تتمتع ببعض الخصائص المرغوبة مثل صعوبة اللعب والتأكد من أن الفائز يعكس آراء كل من فصائل الأغلبية والأقلية. كانت هذه العملية، مع تعديلات طفيفة، محورية في سياسة جمهورية البندقية طوال عمرها الرائع الذي تجاوز ٥٠٠ عام، من ١٢٦٨ إلى ١٧٩٧.

تطوير أنظمة جديدة

اقترح جان شارل دي بوردا إحصاء بوردا في عام ١٧٧٠ كطريقة لانتخاب أعضاء الأكاديمية الفرنسية للعلوم. عارض ماركيز دي كوندورسيه طريقته، واقترح بدلاً من ذلك طريقة المقارنة الزوجية التي ابتكرها. تُعرف تطبيقات هذه الطريقة باسم طرق كوندورسيه. كما كتب عن مفارقة كوندورسيه، التي سماها عدم انتظام تفضيلات الأغلبية. ومع ذلك، فقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن الفيلسوف رامون لول ابتكر كلاً من طريقة بوردا وطريقة زوجية استوفت معيار كوندورسيه في القرن الثالث عشر. كانت المخطوطات التي وصف فيها هذه الأساليب مفقودة في التاريخ حتى أعيد اكتشافها في عام ٢٠٠١.

لاحقًا في القرن الثامن عشر، برزت أساليب التوزيع بسبب دستور الولايات المتحدة، الذي نص على تخصيص المقاعد في مجلس النواب الأمريكي بين الولايات بما يتناسب مع عدد سكانها، لكنه لم يحدد كيفية القيام بذلك. تم اقتراح مجموعة متنوعة من الأساليب من قبل رجال دولة مثل ألكسندر هاميلتون وتوماس جيفرسون ودانييل ويبستر. تمت إعادة اكتشاف بعض أساليب التوزيع التي تم ابتكارها في الولايات المتحدة في أوروبا في القرن التاسع عشر، كطرق لتخصيص المقاعد للأسلوب المقترح حديثًا للتمثيل النسبي لقائمة الحزب. والنتيجة هي أن العديد من طرق التقسيم لها اسمان؛ تعادل طريقة جيفرسون طريقة داهونت، كما هو الحال مع طريقة ويبستر لطريقة سانت لاغو، بينما طريقة هاملتون مطابقة لطريقة هير للأكبر المتبقية.

إحياء الفائز الواحد

بدأ المنظرون، ربما متأثرين بالتطور السريع للأنظمة الانتخابية متعددة الفائزين، في نشر نتائج جديدة حول أساليب الفائز الواحد في أواخر القرن التاسع عشر. بدأ هذا في حوالي عام ١٨٧٠، عندما اقترح ويليام روبرت وير تطبيق التصويت الفردي القابل للتحويل على انتخابات الفائز الواحد، مما أسفر عن التصويت الفوري. سرعان ما بدأ علماء الرياضيات في إعادة النظر في أفكار كوندورسيه وابتكار طرق جديدة لإكمال كوندورسيه؛ قام إدوارد

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

وجيه قانصو، محمد درويش ومنير الحجاّ الأخرين

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

ج. نانسون بدمج التصويت الفوري الموصوف حديثًا مع عدد بوردا لإنتاج طريقة كوندورسيه جديدة تسمى طريقة نانسون. اقترح تشارلز دودجسون، المعروف باسم لويس كارول، طريقة كوندورسيه المباشرة المعروفة باسم طريقة دودجسون. كما اقترح نظام التمثيل النسبي على أساس الدوائر متعددة الأعضاء، والحصص كحد أدنى من المتطلبات لشغل المقاعد، والأصوات القابلة للتحويل من قبل المرشحين من خلال التصويت بالوكالة.

جمعت أنظمة التصويت الانتخابي في نهاية المطاف ما يكفي من الدعم ليتم اعتمادها لاستخدامها في الانتخابات الحكومية. في أستراليا، تم اعتماد التصويت في جولة الإعادة الفورية لأول مرة في عام ١٨٩٣، ولا يزال يستخدم مع التصويت الفردي القابل للتحويل حتى اليوم. في الولايات المتحدة في العصر التقدمي في أوائل القرن العشرين، بدأت بعض البلديات في استخدام تصويت بوكلين، على الرغم من أن هذا لم يعد مستخدمًا في أي انتخابات حكومية، بل وقد تم إعلانه غير دستوري في ولاية مينيسوتا.

التطورات الأخيرة

أدى استخدام نظرية اللعبة لتحليل الأنظمة الانتخابية إلى اكتشافات حول تأثيرات بعض الأساليب. التطورات السابقة مثل نظرية استحالة آرو أظهرت بالفعل المشكلات المتعلقة بأنظمة التصويت التصنيفي. قاد البحث ستيفن برامز وبيتر فيشبورن إلى تحديد وتعزيز استخدام التصويت بالموافقة رسميًا في عام ١٩٧٧. نشر علماء السياسة في القرن العشرين العديد من الدراسات حول تأثيرات الأنظمة الانتخابية على خيارات الناخبين والأحزاب السياسية، وعلى الاستقرار السياسي. درس عدد قليل من العلماء أيضًا الآثار التي تسببت في تحول الأمة إلى نظام انتخابي معين.

أثرت دراسة النظم الانتخابية على دفعة جديدة للإصلاح الانتخابي بدأ في حوالي التسعينيات، عندما تم تقديم مقترحات لاستبدال التصويت التعددي في الانتخابات الحكومية بأساليب أخرى. تبنت نيوزيلندا التمثيل النسبي المختلط في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٣ والتصويت الفردي القابل للتحويل لبعض الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٤. بعد أن كان التصويت التعددي عاملاً رئيسياً في النتائج المتنازع عليها للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة، بدأت العديد من البلديات في الولايات المتحدة لاعتماد التصويت في جولة الإعادة الفورية، على الرغم من أن بعضهم عاد لاحقًا إلى طريقته السابقة. ومع ذلك، فإن محاولات إدخال أنظمة أكثر تناسبًا لم تكن ناجحة دائمًا؛ في كندا، كان هناك استفتاءان في كولومبيا البريطانية في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ بشأن تبني طريق التصويت الفردي القابل للتحويل، وكلاهما فشل. في المملكة المتحدة، شهد استفتاء عام ٢٠١١ بشأن اعتماد التصويت في جولة الإعادة الفورية، إلا أن الاقتراح رفض.

في بلدان أخرى، كانت هناك دعوات لاستعادة أنظمة التعددية أو الأغلبية أو إنشائها حيث لم يتم استخدامها من قبل؛ وعقد استفتاء في الإكوادور عام ١٩٩٤ على تبني نظام الجولتين، لكن الفكرة قوبلت بالرفض. في رومانيا، فشل اقتراح التحول إلى نظام من جولتين للانتخابات البرلمانية فقط لأن نسبة المشاركة في الاستفتاء كانت منخفضة للغاية. كما فشلت محاولات إعادة تقديم الدوائر الانتخابية أحادية العضو في بولندا ونظام الجولتين في بلغاريا عبر الاستفتاءات بسبب ضعف الإقبال.

مقارنة الأنظمة الانتخابية

يمكن مقارنة الأنظمة الانتخابية بوسائل مختلفة. تتأثر المواقف تجاه الأنظمة بشكل كبير بتأثير الأنظمة على المجموعات التي يدعمها الفرد أو يعارضها، مما قد يجعل المقارنة الموضوعية لأنظمة التصويت أمرًا صعبًا. هناك عدة طرق لمعالجة هذه المشكلة:

تتمثل إحدى المقاربات في تحديد المعايير رياضياً، بحيث ينجح أي نظام انتخابي أو يفشل. هذا يعطي نتائج موضوعية تمامًا، لكن أهميتها العملية لا تزال قابلة للنقاش.

هناك طريقة أخرى تتمثل في تحديد المعايير المثالية التي لا يمر بها أي نظام انتخابي بشكل مثالي، ثم معرفة مدى تكرار أو مدى قرب اجتياز الأساليب المختلفة على عينة كبيرة من الانتخابات المحاكية. يعطي هذا نتائج ذات صلة عمليًا، لكن طريقة توليد عينة الانتخابات المحاكية يمكن أن تكون متحيزة بشكل قابل للجدل.

يتمثل النهج الأخير في إنشاء معايير غير محددة بدقة، ثم تعيين هيئة محايدة لتقييم كل طريقة وفقًا لهذه المعايير. يمكن أن ينظر هذا النهج في جوانب الأنظمة الانتخابية التي يغفلها النهجان الآخران، لكن كلا من تعريفات هذه المعايير وتقييمات الأساليب لا تزال ذاتية حتمًا.

INGÉNIERIE

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

وجيه قانصو محمد، دورا أي منور، راما دجا، الأخرين

تثبت نظرية أرو ونظرية جيبارد ساترثويت أنه لا يوجد نظام يستخدم التصويت المرتب يمكنه تلبية جميع هذه المعايير في وقت واحد، بينما تثبت نظرية جيبارد نفسها لجميع طرق التصويت الحتمية. بدلاً من مناقشة أهمية المعايير المختلفة، هناك طريقة أخرى تتمثل في محاكاة العديد من الانتخابات بأنظمة انتخابية مختلفة، وتقدير السعادة العامة النموذجية للسكان بالنتائج، ومدى تعرضهم للتصويت الاستراتيجي، احتمالية انتخاب المرشح الأقرب إلى الناخب العادي، إلخ.

وفقًا لمسح عام ٢٠٠٦ لخبراء النظام الانتخابي، كانت الأنظمة الانتخابية المفضلة لديهم مرتبة حسب الأفضلية:

- عضو نسبي مختلط.
- صوت واحد قابل للتحويل.
- فتح قائمة متناسبة.
- تصويت بديل.
- قائمة مغلقة متناسبة.
- تعددية العضو الواحد.
- الجريان السطحي.
- أغلبية مختلطة.
- صوت واحد غير قابل للتحويل.

نظام الانتخابات الكندي

تجري كندا انتخابات للهيئات التشريعية أو الحكومات في العديد من الولايات القضائية: للحكومة الفيدرالية، وحكومات المقاطعات والأقاليم، والحكومات البلدية. تجرى الانتخابات أيضًا للأمم الأولى التي تتمتع بالحكم الذاتي وللعديد من المنظمات العامة والخاصة الأخرى بما في ذلك الشركات والنقابات العمالية. يمكن أيضًا إجراء الانتخابات البلدية لكل من حكومات الطبقة العليا والدنيا. جرت الانتخابات الرسمية في كندا منذ العام ١٧٩٢ على الأقل، عندما أجرى كل من كندا العليا وكندا السفلى أول انتخابات.

يحق لجميع المواطنين الكنديين الذين تبلغ أعمارهم ١٨ عاماً أو أكبر والذين يقيمون حاليًا في كندا اعتباراً من يوم الاقتراع التصويت في الانتخابات الفيدرالية. أجريت آخر انتخابات فيدرالية كندية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١.

قد يكون للانتخابات لمستويات أخرى في الحكومة متطلبات إقامة أو ملكية إضافية. على سبيل المثال، تسمح بعض البلديات لكل من السكان وأصحاب الأراضي غير المقيمين بالتصويت.

الانتخابات الوطنية

يتكون البرلمان الكندي من مجلسين: مجلس العموم به ٣٣٨[8] عضواً، يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات كحد أقصى في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد، ويضم مجلس الشيوخ ١٠٥ أعضاء يعينهم الحاكم العام بناءً على مشورة رئيس الوزراء. يمنح أعضاء مجلس الشيوخ فترات عمل دائمة، وبالتالي غالبًا ما يخدمون لفترة أطول بكثير من رئيس الوزراء الذي كان مسؤولاً بشكل أساسي عن تعيينهم.

تخضع الانتخابات الوطنية لقانون الانتخابات الكندية وتديرها وكالة مستقلة هي هيئة الانتخابات الكندية. باستخدام نظام التصويت التعددي، يصوت الكنديون لعضوهم المحلي في البرلمان، الذي يمثل دائرة انتخابية محددة في مجلس العموم. يصبح زعيم الحزب الذي يرجح أن يحصل على ثقة مجلس العموم هو رئيس الوزراء.

معظم النواب أعضاء في حزب سياسي، على الرغم من أنه يجوز للمرشحين الترشح للانتخابات كمستقلين غير منتسبين إلى أي حزب سياسي. منذ أن بدأت ممارسة إدراج الانتماء الحزبي للمرشحين في بطاقات الاقتراع مع انتخابات عام ١٩٧٢، طالب قانون الانتخابات الكندية بأن تتم الموافقة على جميع المرشحين المحليين مباشرة من قبل زعيم الحزب التابع لهم، مما يجعل عملية ترشيح المرشحين مركزية بشكل فعال. وبمجرد انتخاب المرشحين، يُسمح لأعضاء البرلمان الحاليين بـ "تجاوز الأرضية" لتبديل الانتماء الحزبي دون الاضطرار إلى الاستقالة أولاً والراحة لتولي مناصبهم بموجب انتمائهم الجديد. يمكن أيضًا فصل الأعضاء الجالسين من حزبهم أو تركهم طواعية ليصبحوا

[8] تتوزع ال مقاعد الـ ٣٣٨ على مناطق وأقاليم كندا وفق اعتبارات عدد السكان واعتبارات اقتصادية واجتماعية. يتم إنشاء لجان جديدة كل عشر سنوات لإجراء أي تنقيحات ضرورية للتوزيع الحالي، وفقًا للمعايير المحددة في قانون إعادة تعديل مقاعد البرلمان. تسمى عملية إعادة تحديد الحدود الانتخابية "إعادة التوزيع. حدد قرار التمثيل لعام ٢٠٠٣ عدد مقاعد البرلمان بـ ٣٠٨. أدت عملية إعادة التوزيع لعام ٢٠١٢ إلى زيادة مقاعد البرلمان إلى ٣٣٨.

GROUPE CANADA INGÉNIERIE

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

مجد فايز محمد درويش ومنير داغر الأحمرين

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

مستقلين. نتيجة لذلك، يتأرجح توزيع المقاعد حسب الانتماء الحزبي بين الانتخابات.

على الرغم من تمثيل العديد من الأحزاب عادة في البرلمان، إلا أن كندا لديها تاريخياً حزبان سياسيان مهيمنان: الحزب الليبرالي وحزب المحافظين، والذي سبقه حزب المحافظين التقدمي وحزب المحافظين. كانت كل حكومة منذ الكونفدرالية إما ليبرالية أو محافظة باستثناء الحكومة الوحدوية خلال الحرب العالمية الأولى، والتي كانت تحالفًا من المحافظين والليبراليين. ومع ذلك، في الانتخابات الفيدرالية لعام ٢٠١١، جاء الحزب الديمقراطي الجديد لكندا في المرتبة الثانية بفارق ضئيل فقط. بينما شكلت الأحزاب الأخرى أحيانًا المعارضة الرسمية، كان البرلمان الحادي والأربعون هو الأول الذي لم يشكل فيه الليبراليون الحكومة أو المعارضة الرسمية.

إذا خسرت الحكومة اقتراح الثقة، فعادة ما يطلب رئيس الوزراء من الحاكم العام الدعوة لإجراء انتخابات ويتبع الحاكم العام هذه النصيحة. ومع ذلك، فإن امتثال نائب الملك غير مضمون؛ يحق للحاكم العام أيضًا البحث عن زعيم حزب آخر قد يكون قادراً على كسب ثقة مجلس النواب ومطالبتهم بتشكيل حكومة. حدث هذا في عام ١٩٢٦ ويشار إليه باسم قضية كينغ بينغ[9].

يتم تطبيق الحد الزمني البالغ خمس سنوات بشكل صارم على حياة البرلمان أو المجلس المعني – لا يُنظر إلى هذه الهيئة على أنها قد تشكلت حتى عودة الأوامر القضائية وتنتهي من الوجود لحظة حلها. لذلك من الممكن أن تستمر فترة أطول قليلاً من خمس سنوات بين أيام الانتخابات، كما كان الحال بين انتخابات ١٩٣٠ و١٩٣٥. على الرغم من أن القانون سمح بفجوة مدتها خمس سنوات بين الانتخابات، إلا أنه لم يكن هناك سوى فجوتين لمدة خمس سنوات في الخمسين عامًا الماضية: بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩ وبين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣، وكانت هناك في الواقع ست انتخابات عامة، منذ عام ٢٠٠٠.

من الممكن أيضًا تأجيل الانتخابات العامة في حالة تورط كندا في حرب أو تمرد. تم سن هذا البند للسماح لرئيس الوزراء السير روبرت بوردن بتأجيل الانتخابات الفيدرالية لمدة عام تقريبًا خلال الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين، تم استخدام هذا الحكم مرتين فقط، في المرتين من قبل حكومات المقاطعات. فقد أجلت أونتاريو الانتخابات لبضعة أسابيع في العام الذي أعقب الهدنة في عام ١٩١٨. أما ساسكاتشوان فقد كانت السلطة القضائية الوحيدة التي أجلت الانتخابات العامة لأكثر من عام، بسبب الحرب العالمية الثانية، لكنها عقدت انتخابات في عام ١٩٤٤، بعد ست سنوات من التصويت السابق.

تواريخ ثابتة

يحدد القسم ٤ من الميثاق الكندي للحقوق والحريات مدة أي برلمان فيدرالي أو إقليمي أو إقليمي لمدة أقصاها خمس سنوات بعد عودة الأوامر القضائية الخاصة بالانتخابات الأخيرة. في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦، عدل البرلمان الكندي قانون الانتخابات الكندية ليقدم شرطًا يقضي بضرورة إجراء كل انتخابات عامة فيدرالية في يوم الإثنين الثالث من شهر أكتوبر في السنة التقويمية الرابعة بعد الاقتراع السابق، بدءاً من ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩. منذ ذلك الحين، أدخلت معظم المقاطعات والأقاليم تشريعات مماثلة تحدد مواعيد انتخابات ثابتة.

ومع ذلك، فإن هذه القوانين لا تحد من سلطة الحاكم العام أو نائب الحاكم الإقليمي في حل المجلس التشريعي قبل الموعد المحدد للانتخابات بناءً على مشورة الوزير الأول المختص أو بسبب اقتراح بحجب الثقة.

الانتخابات الفرعية والاستفتاءات

يمكن إجراء الانتخابات الفرعية بين الانتخابات العامة عندما تصبح المقاعد شاغرة من خلال استقالة أحد الأعضاء أو وفاته. يتم تحديد تاريخ الانتخاب الثانوي من قبل الحاكم العام، الذي يجب أن يتصل به في الفترة ما بين ١١ و١٨٠ يوماً بعد إخطار رئيس مجلس العموم بالمقعد الشاغر.

يمكن للحكومة الفيدرالية أيضًا إجراء استفتاءات على مستوى البلاد حول القضايا الرئيسية. تم إجراء الاستفتاء الفيدرالي الأخير في عام ١٩٩٢، بشأن التغييرات الدستورية المقترحة في اتفاقية شارلوت تاون. في بعض الأحيان، ستهيمن قضية معينة على الانتخابات، وستكون الانتخابات بمعنى ما بمثابة

[9] كانت قضية كينغ بينغ أزمة دستورية كندية حدثت في عام ١٩٢٦، عندما رفض الحاكم العام لكندا، اللورد بينغ أوف فيمي، طلبًا من رئيس وزرائه الليبرالي، وليام ليون ماكنزي كينغ، بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات عامة. وبدلاً من ذلك، دعا الحاكم العام حزب المحافظين إلى تشكيل حكومة. خسرت هذه الحكومة اقتراح سحب الثقة في ٢ يوليو ١٩٢٦، ووافق الحاكم العام على حل البرلمان على الفور.

GROUPE CANADA INGÉNIERIE

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

استفتاء افتراضي. أحدث مثال على ذلك كان انتخابات عام ١٩٨٨، التي اعتبرتها معظم الأحزاب بمثابة استفتاء على التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

المؤهلين للتصويت

لكل مواطن كندي يبلغ من العمر ١٨ عامًا أو أكثر الحق في التصويت، باستثناء رئيس موظفي الانتخابات ونائب رئيس موظفي الانتخابات. في قانون الانتخابات الكندي، مُنع السجناء الذين يقضون عقوبة لمدة عامين على الأقل من التصويت، ولكن في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢، قضت المحكمة العليا لكندا في قضية Sauvé-vs- Canada بأن مثل هذا القانون ينتهك المادة ٣ من الميثاق، ولم تكن لها قوة أو أثر، وعليه فإن للسجناء حق التصويت.

يتم تحديث السجل الوطني الفيدرالي للناخبين ليعكس التغييرات المختلفة في السكان الكنديين، بما في ذلك تغييرات العنوان، والوصول إلى سن التصويت، والتجنس، والوفاة. في كل عام، تتم معالجة حوالي ٣,٠٠٠,٠٠٠ تغيير في العنوان من قبل هيئة الانتخابات الكندية من المعلومات التي تم الحصول عليها من وكالة الإيرادات الكندية، والبريد الكندي، ومسجلي المركبات في المقاطعات والأقاليم، والوكالات الانتخابية الإقليمية مع قوائم الناخبين الدائمة.

في كل عام، يصل حوالي ٤٠٠,٠٠٠ كندي إلى سن الاقتراع ويموت ٢٠٠,٠٠٠ كندي، مما أدى إلى تغييرات في السجل الوطني للناخبين بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من وكالة الإيرادات الكندية ومسجلي السيارات في المقاطعات والأقاليم والوكالات الانتخابية الإقليمية مع قوائم الناخبين الدائمة. بالإضافة إلى ذلك، يصبح أكثر من ١٥٠,٠٠٠ فرد سنويًا مجنسين كنديين، وتمت إضافتهم إلى السجل الوطني للناخبين بواسطة انتخابات كندا بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من وزارة الجنسية والهجرة الكندية.

المواطنون الكنديون بالخارج

ينص القسم الثالث من الميثاق الكندي للحقوق والحريات على أن "لكل مواطن كندي الحق في التصويت"، بما في ذلك المقيمون في الخارج، وكانت هناك إعفاءات لحد الخمس سنوات لأفراد القوات المسلحة الكندية وموظفي الحكومة الفيدرالية أو حكومة إقليمية متمركزة في الخارج وموظفون في منظمات دولية معينة ومساكنهم. في سبتمبر ٢٠٠٥، أوصى جان بيير كينجسلي، الذي كان آنذاك كبير موظفي الانتخابات الكندية لمدة ١٥ عامًا، صراحة في تقريره الرسمي بأن يزيل البرلمان حد الخمس سنوات عن طريق التعديل، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء.

في مايو ٢٠١٤، ألغى قرار لمحكمة العدل العليا في أونتاريو حد الخمس سنوات باعتباره قيداً غير دستوري على الحق في التصويت، في انتهاك للقسم الثالث، مما أدى إلى فترة أربعة عشر شهراً يمكن خلالها لجميع المغتربين الكنديين التقدم بطلب. أن تكون في سجل الناخبين. ومع ذلك، تم عكس القرار ٢–١ في الاستئناف في محكمة الاستئناف في أونتاريو في ٢٠ يوليو ٢٠١٥، في رأي قضائي يستشهد بتاريخ كندا في استخدام نظام الدائرة الانتخابية القائم على الإقامة والتبرير القائم على نظرية العقد الاجتماعي، والتي اعتبر أن حد الخمس سنوات هو تقييد مسموح به للحق الدستوري في التصويت بموجب القسم الأول. اعتباراً من أغسطس ٢٠١٥، نفذت هيئة الانتخابات الكندية تغييرات على عملية التسجيل الخاصة بها للامتثال لأحدث حكم قضائي، وستطلب من المغتربين المسجلين بالفعل في السجل إعلان التاريخ المقصود للعودة. تم استئناف قرار محكمة الاستئناف لاحقًا أمام المحكمة العليا لكندا، التي أعلنت في ١٤ أبريل ٢٠١٦ أنها ستنظر في الاستئناف. في ١١ يناير ٢٠١٩، نقضت المحكمة العليا قرار محكمة الاستئناف وقضت بحق المواطنين غير المقيمين في التصويت بغض النظر عن الوقت الذي يعيشون فيه خارج كندا.

الفترة الزمنية الحملات الانتخابية

يمكن أن تختلف مدة الحملات الانتخابية، ولكن بموجب قانون الانتخابات، فإن الحد الأدنى لطول الحملة هو ٣٦ يومًا والحد الأقصى لمدة الحملة هو ٥٠ يومًا. كما يتطلب القسم ٥ من الميثاق أن يجتمع البرلمان مرة واحدة على الأقل كل اثني عشر شهرًا، وبالتالي يجب أن تنتهي الحملة في الوقت المناسب لاستكمال عمليات العودة ودعوة البرلمان إلى الانعقاد في غضون اثني عشر شهرًا من الجلسة السابقة. يجب تحديد موعد الانتخابات الفيدرالية يوم الاثنين.

تم إجراء أول انتخابين، انتخابات عام ١٨٦٧ وانتخابات عام ١٨٧٢، على مدار عدة أسابيع.

كانت انتخابات عام ١٨٧٢ ثاني أقصر وأطول حملة في التاريخ. تم حل البرلمان في ٨ يوليو ١٨٧٢، بينما تم إلغاء الأمر في ١٥ يوليو ١٨٧٢. تم التصويت من ٢٠ يوليو إلى ١٢ أكتوبر. لذلك، بدأت الحملة بعد ١٢ يومًا

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

بقلم: محمد ذرواي ومنير الحاج الأمين

من حل البرلمان و٥ أيام بعد الأمر، واختتمت ٩٦ يومًا بعد الحل و٨٩ يومًا بعد الأمر.

حدثت كل انتخابات لاحقة في يوم واحد. من بين هذه الانتخابات، كانت أطول حملة انتخابية، من حيث الأيام من الحل إلى يوم الانتخابات، هي انتخابات عام ١٩٢٦. اقترحت حكومة كيبيك الليبرالية إصلاحًا انتخابيًا في عام ٢٠٠٤، والذي كان من المقرر إقراره في خريف عام ٢٠٠٦ دون استفتاء. تم تأجيل المشروع بسبب اختلاف وجهات النظر حول كيفية تحسينه.

استفتاء عام ٢٠٠٥ – صوت واحد قابل للتحويل

في استفتاء عام ٢٠٠٥، صوت ٥٧,٧٪ من الكولومبيين البريطانيين لصالح نظام الصوت الواحد القابل للتحويل. ومع ذلك، كان مطلوبًا ٦٠٪ من الأصوات لتمريره، ورُفض الاقتراح.

استفتاءات التمثيل النسبي المختلط للعضو[10] الإقليمية

أجرت جزيرة الأمير إدوارد استفتاء عام ٢٠٠٥ بشأن اعتماد التمثيل النسبي المختلط للأعضاء. تم رفض الاقتراح. هُزمت الحركة التي تدفع باتجاه التمثيل التناسبي المختلط في أونتاريو بالمثل في استفتاء عام ٢٠٠٧.

استفتاء نيو برونزويك عام ٢٠٠٨

تم اقتراح استفتاء حول قضية الإصلاح الانتخابي في نيو برونزويك لعام ٢٠٠٨ من قبل حزب المحافظين التقدميين، لكن الحزب هُزم في انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦ وألغت الحكومة الليبرالية الجديدة التصويت.

استفتاء عام ٢٠٠٩ في كولومبيا البريطانية بصوت واحد قابل للتحويل

تم إجراء استفتاء لنظام الصوت الفردي القابل للتحويل في كولومبيا البريطانية في ١٢ مايو ٢٠٠٩. وقد هُزم اعتماد الصوت واحد القابل للتحويل، حيث فضل ٣٩,٠٩٪ فقط من الناخبين اعتماد الصوت واحد القابل للتحويل على نظام الفائز الأول.

الانتخابات الفيدرالية عام ٢٠١٥

في الانتخابات الفيدرالية لعام ٢٠١٥، وعد كل من حزبي المعارضة الرئيسيين بتنفيذ الإصلاح الانتخابي في موعد لا يتجاوز الانتخابات المقررة التالية. لقد دعم الحزب الوطني الديمقراطي منذ فترة طويلة النظام النسبي المختلط، وهو نظام هجين اقترحته اللجنة القانونية، يدلي فيه الناخبون بصوتين. على سبيل المقارنة، وعد الليبراليون بقيادة جاستن ترودو بمراجعة العديد من خيارات الإصلاح الانتخابي من خلال "لجنة برلمانية لجميع الأحزاب" وتنفيذ التغييرات في الوقت المناسب للانتخابات المقبلة. وعد ترودو بجعل انتخابات عام ٢٠١٥ "آخر انتخابات بنظام الفائز الأول في كندا".

هناك انقسامات داخل الحزب الليبرالي حول أي نظام بديل سيكون أفضل. ومع ذلك، فإن الوعد الذي قطعه الليبراليون، الذين فازوا بأغلبية في مجلس العموم، خلق توقعات بإدخال نوع من التغيير. حث الأعضاء الليبراليون في اللجنة الخاصة الشاملة للإصلاح الانتخابي رئيس الوزراء جاستن ترودو على عدم الوفاء بوعده بتغيير نظام التصويت في كندا قبل الانتخابات الفيدرالية المقبلة في عام ٢٠١٩. أدت هذه الدعوة إلى التقاعس عن العمل عندما ضغط أعضاء المعارضة في اللجنة على ترودو للإبقاء على التزام. في تقريرها النهائي، أوصت لجنة الأقلية الحكومية، الحكومة بتصميم نظام نسبي جديد وإجراء استفتاء وطني لقياس دعم الكنديين.

صوّت ٦٧٪ من الكنديين في عام ٢٠١٥ للأحزاب التي وعدت باستبدال نظام التصويت بنظام لا يشوه التصويت بقدر ما يفعل نظام الفائز الأول. ٨٨٪ من الخبراء الذين قدمتهم الحكومة الليبرالية أوصوا بنظام تصويت التمثيل النسبي، ورفض ٩٦٪ نظام التصويت البديل المفضل لترودو. على الرغم من ذلك، في ١ فبراير ٢٠١٧، أعلنت الوزيرة الليبرالية الجديدة للمؤسسات الديمقراطية، كارينا جولد، أن ترودو أمرها بأن تغيير نظام التصويت لن يكون في ولايتها. وأشارت إلى عدم وجود إجماع واسع بين الكنديين لصالح نوع معين من التصويت الانتخابي كسبب للتخلي عن الوعد الانتخابي لعام ٢٠١٥.

خلال الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٥، تعهد الحزب الليبرالي الكندي بتنفيذ عملية لمراجعة تكاليف برامج الحملة الانتخابية في الانتخابات المستقبلية. تم

[10] هو نظام انتخابي مختلط يحصل فيه الناخبون على صوتين: أحدهما لتحديد الممثل للمقعد الفردي لدائرته الانتخابية والآخر لحزب سياسي. يتم شغل المقاعد في المجلس التشريعي أولاً من قبل المرشحين الناجحين في الدائرة الانتخابية، وثانياً، من قبل مرشحي الأحزاب على أساس النسبة المئوية للأصوات على مستوى الدولة أو على مستوى المنطقة التي حصل عليها كل حزب. https://emirate.wiki/wiki/Mixed-member_proportional_representation

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

وجيه قانصو، محمد درويش، منير أبو دياب، الأخرين

تنفيذه ضمن مشروع قانون شامل تم تمريره في عام ٢٠١٧، مع تكليف مكتب الموازنة البرلماني بالمسؤولية. كان استفتاء غير ملزم تم إجراؤه في مقاطعة جزيرة الأمير إدوارد الكندية بين ٢٧ أكتوبر – ٧ نوفمبر ٢٠١٦. سأل الاستفتاء أي من أنظمة التصويت الخمسة يفضل السكان استخدامها في انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية لجزيرة الأمير إدوارد. أشار الاستفتاء، بعد أربع جولات إعادة فورية، إلى أن التمثيل النسبي المختلط كان هو الخيار المفضل مع أكثر من ٥٢ ٪ من التأييد في الاقتراع النهائي.

استفتاء الإصلاح الانتخابي في كولومبيا البريطانية عام ٢٠١٨

وفقًا لوعود الحملة الانتخابية، حدد الحزب الوطني الديمقراطي في كولومبيا البريطانية إجراء استفتاء بين ٢٢ أكتوبر و٣٠ نوفمبر ٢٠١٨، مع إجراء التصويت عبر البريد لأولئك المسجلين للتصويت. ٦١,٣٪ من الناخبين صوتوا لصالح الإبقاء على نظام الفائز الأول الانتخابي.

الاستفتاء على الإصلاح الانتخابي في جزيرة الأمير إدوارد عام ٢٠١٩

مثل استفتاء ٢٠١٦، انتهى استفتاء ٢٠١٩ بهزيمة.

إقبال الناخبين

انخفض معدل إقبال الناخبين بشكل كبير بين عامي ١٩٤٥ و٢٠٢١. تراوح مؤشر غالاغر لعدم التناسب بين توزيع الأصوات وتوزيع المقاعد في الانتخابات الفيدرالية الكندية في تلك الفترة من ٨,١ إلى ١٣,٤٠، بما يتماشى مع بعض مقارناته – أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، ولكنه أعلى بكثير من العديد من البلدان الأخرى مثل بلجيكا وألمانيا وأيرلندا والدول الاسكندنافية. يشار إلى أن إقبال الناخبين ارتفع في عام ٢٠١٥ إلى ٦٨.٥٪، وإلى ٦٧٪ في عام ٢٠١٩. بينما شهدت انتخابات الأعوام ١٩٥٨ و١٩٦٢ و١٩٦٣ أعلى نسبة إقبال، فقد كانت على التوالي ٧٩,٤٪، ٧٩٪، ٧٩,٢٪ على التوالي، من الناخبين المسجلين.

تاريخ الانتخاب	إقبال الناخبين	الناخبين من إجمالي عدد السكان	مؤشر غالاغر لعدم التناسب
١٩٤٥	٧٥٪	٤٦٪	٨.١
١٩٤٩	٧٤٪	٥٠٪	٢٠.٦٢
١٩٥٣	٦٨٪	٤١٪	١٤.٠٥
١٩٥٧	٧٤٪	٤٢٪	٢.٩١
١٩٥٨	٧٩٪	٤٦٪	٢١.١٥
١٩٦٢	٧٩٪	٤٣٪	٦.٤٣
١٩٦٣	٧٩٪	٤٤٪	٧.٤٥
١٩٦٥	٧٥٪	٤٣٪	١٠.١٩
١٩٦٨	٧٦٪	٤١٪	١١.٥٨
١٩٧٢	٧٧٪	٤٦٪	٦.٢٦
١٩٧٤	٧١٪	٤٥٪	٩.٨٦
١٩٧٩	٧٦٪	٥٠٪	١٠.٤١
١٩٨٠	٦٩٪	٤٨٪	٨.٧٢
١٩٨٤	٧٥٪	٥٢٪	٢٠.٩١
١٩٨٨	٧٥٪	٥٣٪	١١.٣٣
١٩٩٣	٧٠٪	٥١٪	١٧.٦٧
١٩٩٧	٦٧٪	٤٨٪	١٣.٢٦
٢٠٠٠	٦١٪	٤٥٪	١٣.٥٦
٢٠٠٤	٦١٪	٤٦٪	٩.٨١
٢٠٠٦	٦٥٪	٥٠٪	٨.٦١
٢٠٠٨	٥٩٪	٤٤٪	١٠.٠٩
٢٠١١	٦١٪	٤٤٪	١٢.٤٢
٢٠١٥	٦٩٪	٤٩٪	١٢.٠١
٢٠١٩	٦٦٪	٤٧٪	١٢.١٨
٢٠٢١	٦٣٪		١٣.٤

GROUPE INGÉNIERIE

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

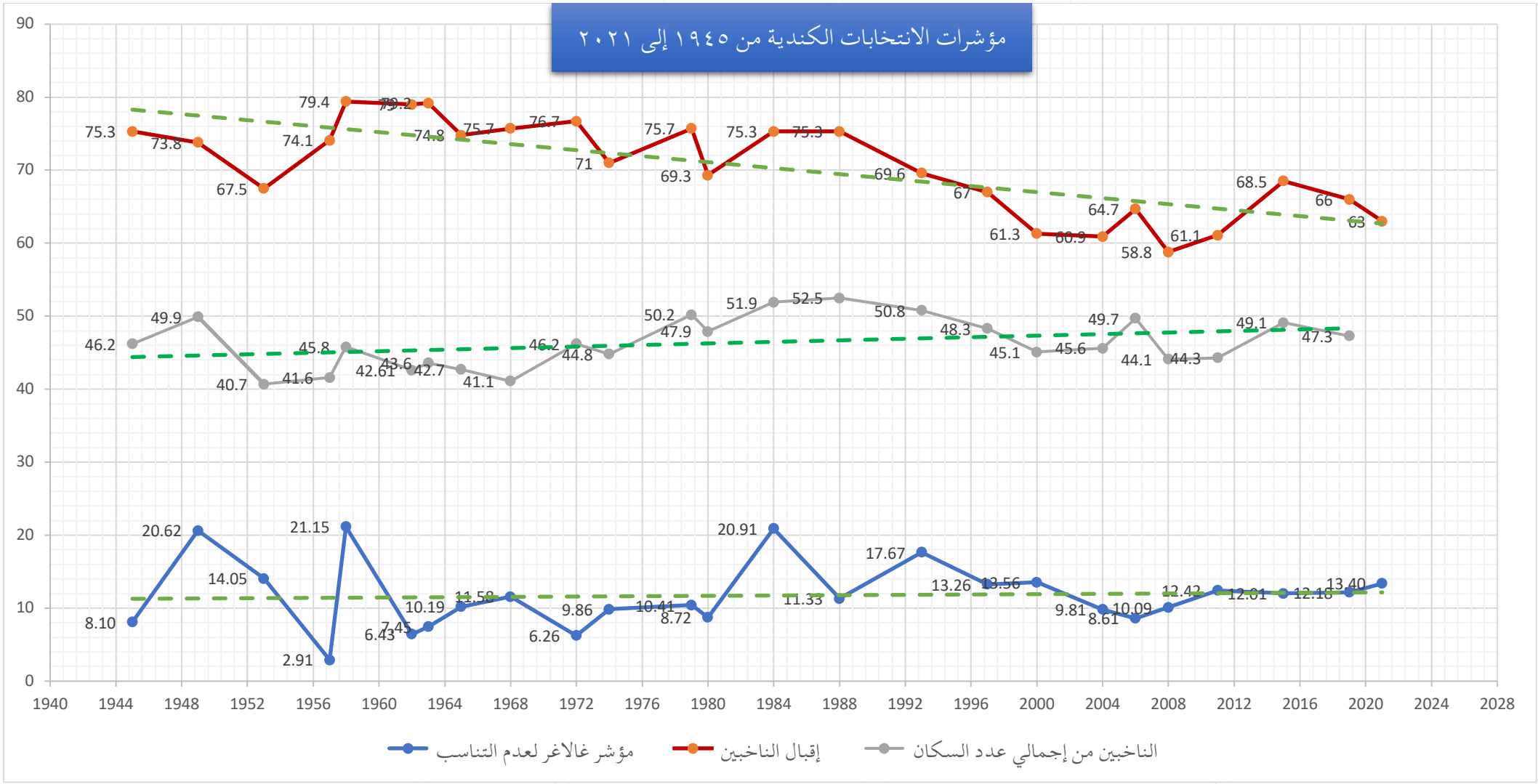

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

مجهد فليح محمد ذرب أو منور الدجاة الأخرين

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

إصلاح النظام الانتخابي

هناك من يدعو إلى تطبيق النظام النسبي دون تقديم أي تفاصيل على كيفية تطبيقه. ودون الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الأخرى التي لم تستطع تصحيح الخلل بين نتائج التصويت من جهة وبين توزيع مقاعد مجلس النواب من جهة أخرى، أو ما يعرف بمعامل غالاغر.

نظريًا، يؤدي استخدام التصويت النسبي إلى توزيع المقاعد في مجلس النواب بطريقة تناسبية بناءً على عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة لتقليل التباين في نظام الأغلبية الانتخابية، وهذا فقط في حالة واحدة، والتي هو وجود دائرة انتخابية واحدة فقط، كأن تكون كندا دائرة انتخابية واحدة، يرشح كل حزب قائمته، ولا توجد أي قيود في توزيع المقاعد في مجلس النواب.

وفقًا لذلك، يحصل كل حزب على عدد من المقاعد في مجلس النواب يساوي الأصوات التي حصل عليها. لذلك، لا يمكن استخدام التصويت النسبي في الانتخابات البرلمانية الكندية، لأنه يتعارض مع طبيعة الفيدرالية الكندية. إذ لا يمكن استخدام نتائج انتخابات ٢٠٢١ وتوزيعها نسبيا على مقاعد مجلس العموم، لأن هذا من شأنه أن يضر بتوزيع المقاعد وفقًا لمناطق وأقاليم كندا.

يجب على أولئك الذين يدافعون عن استخدام التصويت النسبي تصميم نظام انتخابي جديد تمامًا، يشرح:

- تحديد عدد الدوائر الانتخابية وتوزيع مقاعد مجلس العموم الكندي عليها، بغض النظر عن المناطق والأقاليم.
- تحديد حجم الدائرة الانتخابية.
- تحديد نوع القوائم الذي سيعتمدها النظام النسبي.
- تحديد عتبة المنافسة الانتخابية.
- تحديد طريقة لإعادة توزيع الأصوات المهدرة للأحزاب التي لم تتجاوز عتبة المنافسة.
- تحديد كيفية مسائلة النواب، وهذا موضوع شديد التعقيد.
- تحديد تفاصيل أخرى، تتعلق بالفدرالية الكندية بشكل أساسي.

تجارب الدول الأخرى في التصويت النسبي

تركيا

في الانتخابات الأخيرة في تركيا حصل حزب العدالة والتنمية على ٤٦,٦٪ من الأصوات، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على ٢٠,٨٣٪ من الأصوات وحزب الحركة الوطنية على ١٤,٢٩٪ لكن عند حساب عدد النواب في مجلس النواب ونظرًا للعدد الكبير من الأصوات المفقودة للأحزاب الصغيرة، تم تقسيم مجلس النواب إلى ثلاثة أحزاب رئيسية فقط على النحو التالي: ٣٤١ مقعداً لحزب العدالة والتنمية، ١١٢ مقعداً لحزب الشعب الجمهوري، ٧١ مقاعد لحزب الحركة الوطنية. وبذلك حصل حزب العدالة والتنمية على ٦٢٪ من المقاعد، وحزب الشعب ٢٠,٣٦٪، وحزب الحركة الوطنية على ١٢,٩٪ من المقاعد. أي أن الأصوات الضائعة تم تحويلها إلى الحزب الذي حصل على أعلى نسبة من الأصوات.

سنة الانتخابات – تركيا	مؤشر غالاغر لعدم التناسب
٢٠٠٧	١١.٧٦
٢٠١١	٧.٤
يونيو ٢٠١٥	٤.٩
نوفمبر ٢٠١٥	٦.٦٩
٢٠١٨ – نظام رئاسي	٣.١٥

إيطاليا

أدى نظام التمثيل النسبي في إيطاليا إلى نوع من الكارثة السياسية التي أدت إلى عدم بقاء حكومة إيطالية لأكثر من عامين على الأكثر، في حين أن بعض الحكومات لا يتجاوز عمرها أشهر. في عام ٢٠٠٥، تم تعديل النظام الانتخابي في إيطاليا ليتحول إلى مزيج من التمثيل النسبي ونظام التصويت الفردي، حيث يتم انتخاب ٧٥٪ من مقاعد مجلس النواب من خلال التصويت المباشر ضمن نظام الصوت الواحد في الدوائر الانتخابية الضيقة، دائرة انتخابية واحدة لكل مقعد برلماني بالإضافة إلى ٢٥٪ من المقاعد يتم تحديدها بنظام التصويت النسبي.

GROUPE CAMPUS INGÉNIERIE

أنموذج جديد في دراسة النظام الانتخابي الكندي

Un nouveau modèle dans l'étude du système Électoral Canadien

سنة الانتخابات – إيطاليا	مؤشر غالاغر لعدم التناسب
٢٠٠٦	٣.٦١
٢٠٠٨	٥.٧٣
٢٠١٣	١٧.٣٤
٢٠١٨	٥.٧

بدأت عدة دول ذات إرث ديمقراطي طويل، خلال العقدين الماضيين، بالتحول نحو نظام انتخابي مختلط يعتمد نوعًا من نظام الفائز الأول – نظام الأغلبية – على مستوى الدوائر ونظام التصويت النسبي على المستوى الوطني. ومن أهم الدول التي تحولت إلى هذا النظام المختلط فرنسا وألمانيا، وإيطاليا، وفنزويلا، ونيوزيلندا.

نظام انتخابي جديد

إن تطوير نظام انتخابي جديد يصل بمؤشر غالاغر لعدم التناسب إلى الصفر، لا يمكن أن يأتي قبل تحديد أسباب الخلل في النظام الانتخابي الحالي، ولماذا لا يعكس عدد مقاعد كل حزب النسب الانتخابية التي حصل عليها. هل الخلل في طريقة توزيع المقاعد في مجلس العموم القائم على المناطق والأقاليم؟ هل هو حجم الدائرة الانتخابية كما يرى البعض؟! وهل الخلل في نظام الأغلبية الانتخابية أم في طريقة ممارسته؟!

إذا تمكنا من تشخيص الخطأ بشكل صحيح، فيمكن إصلاح النظام الانتخابي الحالي أو تحديثه أو ترقيته للوصول إلى الهدف الذي لا يمكن الوصول إليه بأي حال من الأحوال باستخدام نظام التصويت النسبي، الذي يدعو اليه الكثيرين بشكل سلبي لدغدغة مشاعر المحبطين من تزايد الهوة بين نتائج الانتخابات وعدد المقاعد التي يحصل عليها كل حزب.

إن تشخيص الخطأ في النظام الانتخابي الحالي و/أو تصميم نظام انتخابي جديد تماماً، يحتاج إلى دراسة جيو–إجتماعية وجيو–سياسية تعتمد أساليب رياضية وإحصائية ميدانية تستمر لفترة انتخابية كاملة، وهي أربع سنوات. ذلك أن الانتخابات تتضمن الكثير من الأحداث العشوائية، سواء من الأفراد الذين يقررون ما إذا كانوا سيصوتون أو لا، إلى الأشخاص الذين يقررون لمن يصوتون، إلى السلطات الانتخابية التي تقرر ما يجب عده، إلى المرشحين الذين قد يؤثروا على سير الانتخابات، سواء بتحالفات أو بالانسحاب أو بالخروج من السباق الانتخابي بسبب أخطاء أو مخالفات.

يتعين على الدراسة أن تجيب على عشرات التساؤلات التي يثيرها الرسم البياني في الصفحة رقم ١٣، حيث ينسجم المخططين الخاصين بنسبة الإقبال على التصويت ونسبة الناخبين من السكان، بينما يتعاكسان خطياً. كما يتعين تبرير القمم والقيعان التي تظهر في مخطط معامل غالاغر لعدم التناسب، والذي سيكون مهماً لتشخيص نقاط ضعف النظام الانتخابي الحالي.

مونتريال

الإثنين، ٢٧ كانون الأول، ٢٠٢١

GROUPE CANADA INGÉNIERIE